E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.6/1996/5
6 February 1996
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة مركز المرأة
الدورة الأربعون
١١ - ٢٢ آذار / مارس ١٩٩٦
البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت *

متابعة أعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة:
تنفيذ الأهداف والإجراءات الاستراتيجية في مجالات الاهتمام الحاسمة

رعاية الطفل والمعالين، بما في ذلك تقاسم العمل ومسؤوليات الأسرة

تقرير الأمين العام

موجز

اختار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٠ موضوع رعاية الطفل والمعالين، بما في ذلك تقاسم العمل والمسؤوليات الأسرية، بوصفه موضوعاً ذا أولوية للجنة مركز المرأة في دورتها الأربعين تحت عنوان التنمية. ويصف هذا التقرير الأسباب الجذرية للقلق والسياق الذي يمكن أن ينظر في إطاره إلى المسألة بوصفها جزءاً من تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين والتدابير التي اعتمدت على الصعيد الوطني لمعالجة هذه المسألة. ويطرح التقرير مجموعة من الأسئلة التي قد ترغب اللجنة في تناولها في معرض زيادة تطوير هذا الموضوع.

* E/CN.6/1996/1

96-02706

قائمة المحتويات

		الفقرات	الصفحة
مقدمة		١ - ١٣	٤
أولاً -	سياق لمسألة تقاسم المسؤوليات	١٤ - ٦٠	٦
	ألف - العوامل الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية التي تؤثر على تقاسم المسؤوليات	١٥ - ٣٧	٧
	١ - التغييرات في الأدوار الاقتصادية للمرأة والرجل	١٦ - ٢٤	٧
	٢ - شبكات دعم العائلة والأسرة المعيشية وأعبائهما	٢٥ - ٢٨	١١
	٣ - ربات الأسر المعيشية	٢٩ - ٣٣	١٢
	٤ - مسؤوليات الرجل	٣٤ - ٣٥	١٤
	٥ - استخدام المرأة والرجل للوقت	٣٦ - ٣٧	١٤
	باء - آثار العبء المزدوج	٣٨ - ٤٥	١٥
	١ - فرص المرأة	٣٩ - ٤٢	١٥
	٢ - العلاقات الأسرية وفرص أعضائها	٤٣ - ٤٥	١٦
	جيم - العبء المزدوج من منظور الجنسين	٤٦ - ٦٠	١٦
ثانياً -	تدابير لتخفيف العبء المزدوج	٦١ - ٨٨	٢٠
	ألف - إعادة توزيع مسؤوليات الأسرة	٦٢ - ٦٤	٢٠
	باء - الجهود الرامية إلى تشجيع التغييرات في سوق العمل	٦٥ - ٧٤	٢٢
	١ - أحكام الإجازات	٦٨ - ٧١	٢٢
	أ - إجازة الولادة	٦٨ - ٦٩	٢٢
	ب - إجازة الأبوة	٧٠	٢٣
	ج - إجازة الوالدية	٧١	٢٣
	٢ - ترتيبات مواعيد العمل	٧٢ - ٧٤	٢٤

	أ - العمل بعض الوقت	٧٣ - ٧٤	٢٤
جيم -	خدمات رعاية الأطفال	٧٥ - ٨٣	٢٦
دال -	رعاية المسنين	٨٤	٢٨
هاء -	دعم المعوقين	٨٥	٢٨
واو -	تغيير المواقف والقوالب النمطية	٨٦ - ٨٨	٢٨
ثالثاً -	أسئلة لمزيد من الدراسة	٨٩ - ٩٦	٢٩
ألف -	ما هو المطلوب لزيادة مشاركة الرجل في تحمل المسؤولية؟	٩٠	٢٩
باء -	كيف يمكن، على أفضل وجه، تغيير المواقف من أدوار الجنسين والقوالب النمطية لهذه الأدوار؟	٩١	٣٠
جيم -	ما هي التغييرات التي يلزم إحداثها في الأسرة وفي تشريعات العمل لكفالة تقديم الرعاية للأطفال والمعالين على أساس التقاسم؟	٩٢	٣٠
دال -	كيف يمكن كفالة توفير رعاية الأطفال للجميع على أفضل وجه؟	٩٣	٣٠
هاء -	كيف يمكن توفير التكنولوجيات لتخفيف عبء مهام الأسرة؟	٩٦	٣١

مقدمة

١ - أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/1990/90) في مرفق قراره ١٥/١٩٩٠، الذي يشتمل على التوصيات والاستنتاجات الناشئة عن أول استعراض وتقييم لتنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٠، أن تنظر لجنة مركز المرأة في عام ١٩٩٦ في الموضوع ذي الأولوية المعنون رعاية الطفل والمعالين، بما في ذلك تقاسم العمل والمسؤوليات الأسرية.

٢ - اعترف المجلس الاقتصادي والاجتماعي في استنتاجاته أن التحضر والهجرة والتغيرات الاقتصادية أسفرت عن زيادة في نسبة الأسر التي تكون رباتها من النساء وفي أعداد النساء اللائي يدخلن في صفوف القوى العاملة. وتواجه هؤلاء النساء صعوبات متزايدة في المواءمة بين دورهن الاقتصادي وبين المطالب المفروضة عليهن لتوفير الرعاية لأطفالهن ومعاليهن. وقد ازداد العبء المضاعف بدلاً من أن يخفف نتيجة زيادة المشاركة بين الزوجين. وما لم يخفف هذا العبء فلن يكون بوسع المرأة أن تنهض بدورها الكامل والعادل في التنمية.

٣ - واقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التوصية السابعة عشرة، الواردة في مرفق قراره ١٥/١٩٩٠، أنه ينبغي وضع تدابير دعم تستهدف تيسير الجمع بين مسؤوليات الأبوين وغيرها من مسؤوليات الرعاية وبين العمل بأجر. واقترح المجلس أيضاً تنفيذ سياسات لتقديم الخدمات وتدابير لزيادة تقاسم الرجال والنساء لتلك المسؤوليات ولمعالجة المشاكل الخاصة التي تواجه الأسر التي تكون رباتها من النساء وتضم أشخاصاً معالين.

٤ - وفي نفس التوصية، طلب المجلس إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة المختصة الأخرى أن تبذل جهوداً خاصة لتحليل المسائل المتعلقة برعاية الأطفال والأشخاص المعاقين وتقاسم المسؤوليات المنزلية ومسؤوليات الأبوين وغيرها من مسؤوليات الرعاية، بما في ذلك تقييم الخبرات الوطنية.

٥ - إن القلق إزاء عبء العمل والمسؤوليات الأسرية المزدوج على المرأة ليس جديداً على جدول أعمال المجتمع الدولي. فقد لوحظت آثاره السلبية من أكثر من منظور، وما فتئت الحاجة لتقاسم المسؤوليات الأسرية مسألة سياسة عامة متزايدة الأهمية.

٦ - وقد أدرك المؤتمر العالمي الأول المعني بالمرأة، الذي انعقد في مدينة المكسيك في عام ١٩٧٥، [١] أن المسؤوليات الأسرية حدت من فرص المرأة في العمالة، وأنه لا ينبغي لدور المرأة في الإنجاب أن يكون سبباً

للإجحاف والتمييز. ونص منهاج العمل، الذي اعتمده المؤتمر، على أن تنشئة الأطفال تستلزم تقاسم المسؤولية بين المرأة والرجل والمجتمع ككل.

٧ - شددت استراتيجيات نيروبي التطلعية [٢] بقوة على الحقيقة الموثقة المتمثلة في أن العبء المزدوج على المرأة نتيجة لمسؤوليتها الرئيسية عن المهام المنزلية والمشاركة في سوق العمل أيضاً لا يزال من بين العقبات الرئيسية التي تعوق تقدم المرأة. وشددت الاستراتيجيات على أن زيادة عمالة المرأة والاعتراف بأن المرأة تشكل نسبة كبيرة من المنتجين لم يصاحبهما تعديلات اجتماعية لتخفيف عبء رعاية الأطفال والأسرة عن كاهل المرأة. ولاحظت الاستراتيجيات أنه على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها عدد من البلدان لتحويل مهام إلى الرجل أو إلى الخدمات العامة كانت تؤديها المرأة تقليدياً، فإن المواقف التقليدية لا تزال سائدة وأنها في الحقيقة أسهمت في زيادة عبء العمل على كاهل المرأة. فضلاً عن ذلك، أوضحت الاستراتيجيات أنه نظراً لأن قضية المرأة في التنمية غالباً ما نظر إليها على أنها مسألة رعاية اجتماعية، فإنها اعتبرت تكلفة وليست مساهمة في الإنتاج. وبالتالي، على الرغم من المكاسب التي أحرزتها حفنة من النساء، فإن تبعية معظم النساء في سوق العمل وفي المجتمع مستمرة، وغالباً ما يعود ذلك إلى الظروف الاستغلالية التي تعمل المرأة في ظلها في معظم الأحيان.

٨ - ووسعت الاستراتيجيات نطاق القلق إزاء رعاية الأطفال والمعالين وأثره ليشمل المرأة، التي تتحمل المسؤولية الكلية عن توفير الدعم الاقتصادي لعدد كبير من أطفال العالم، يبلغ ثلث الأطفال أو أكثر في بعض البلدان. وأكدت الاستراتيجيات أيضاً على أنه ينبغي تكريس اهتمام خاص للقطاع غير النظامي لأنه سيكون قطاع العمالة الرئيسي لعدد كبير من الفقيرات في المدن والأرياف، اللائي يكن في العادة المعيلات الوحيدات لأسرهن. وقيمت استراتيجيات نيروبي أيضاً أثر مسؤوليات الأمومة والأسرة على قدرة المسنات على البقاء اقتصادياً.

٩ - اعترف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل [٣] بوجود علاقة إيجابية بين تمتع المرأة بالمساواة والرفاه الاجتماعي للأطفال. وأشار إلى الوصول إلى المياه النظيفة والمرافق الصحية المأمونة، اللتين تعتبران ضروريتين لا لصحة الأطفال ورفاههم فقط، وإنما لتحرير المرأة أيضاً من الكدح الذي يترك أثراً ضاراً على الأطفال، لا سيما الفتيات.

١٠ - ولاحظ الأمين العام في تقريره عن الاحتفال بالسنة الدولية للأسرة (A/50/370) أن زيادة عمالة المرأة وظهور أدوار جديدة للرجال والنساء كانت من بين التغييرات الرئيسية التي طرأت بالنسبة للمسؤوليات الأسرية. واعتُبرت الموازنة بين العمل والمسؤوليات الأسرية تحدياً للعديد من الأسر. وأبرز التقرير أيضاً الاتجاهات إلى زيادة عدد المتقاعدين الذين يدعمهم أعضاء ناشطون في المجتمع وإلى زيادة عدد الأسر وحيدة الوالد، وقسم كبير منها على رأسه امرأة. ووفرت السنة الدولية للأسرة، من خلال عمليتها الشاملة، فرصة لدراسة

الأبعاد الداخلية للأسرة، مولية اهتماماً خاصاً للاتجاهات الجديدة في تركيب الأسر وديناميا تها، ودور الرجل أيضاً.

١١ - واعترف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية [٤] بالأهمية الاجتماعية والاقتصادية لعمل المرأة الذي تؤديه بدون أجر. وفي الالتزام الخامس من إعلان كوبنهاغن، وافقت الحكومات على التأكيد على تقاسم المسؤولية بين الرجل والمرأة في رعاية الأطفال وإعالة أفراد العائلة المسنين، والتأكيد على تحمل الرجال نصيبهم من مسؤولية الأبوة وتشجيع قيامهم فيها بدور فعال.

١٢ - وأكد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية [٥] أن عبء العمل المفرط على المرأة وافتقارها إلى السلطة لا يزالان يهددان حياتها. فضلاً عن ذلك، وضع المؤتمر إطاراً لمسؤوليات الذكور ومشاركتهم. واعتبرت الأبوة المسؤولة والمساواة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة، بما فيها الحياة الأسرية، متوقفة على السلوك الجنسي والإنجابي المسؤول للرجال وعلى فهمهم لمسؤولياتهم المشتركة مع النساء إزاء قضايا الحياة الجنسية والصحة الإنجابية.

١٣ - إن مسألة تقاسم المسؤوليات، لا سيما في سياق رعاية الأطفال والمعالين، موضوع رئيسي مشترك بين إعلان ومنهاج عمل بيجين. ولزيادة التوسع في دراسة هذا الموضوع، يتناول هذا التقرير أولاً سياقه الحالي وأبعاده، ومن ثم يتناول التدابير التي اتخذت على المستوى الوطني لمناقشته. ويختتم هذا التقرير بمجموعة من الأسئلة التي تستحق مزيداً من النظر فيها من قبل لجنة مركز المرأة في سياق تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. [٦]

أولاً - سياق لمسألة تقاسم المسؤوليات

١٤ - على الرغم من أهمية دخل المرأة المتزايدة لرفاه العائلة / الأسرة المعيشية وكسر حلقة الفقر، يوجد دليل عملي قوي على أن هذه الأهمية لم يقابلها تخفيف مسؤولياتها المنزلية. وتقوم المرأة بهذه المسؤوليات، في معظم الأحيان، بمساعدة مخفضة أو محدودة، مما يعرضها ويعرض عائلتها وأسرتها المعيشية لإجهاد كبير. وتعمل هذه الحالة على الحد من فرص المرأة الاقتصادية وتؤثر على أنشطتها الاقتصادية، وعلى المدى البعيد، قد تعرض للخطر فرص الفتيات في التعليم وغيره من الفرص.

ألف - العوامل الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية التي تؤثر على تقاسم المسؤوليات

١٥ - على مدى العقود القليلة الماضية، تعرضت الهياكل الاقتصادية والديموغرافية لجميع المجتمعات لتغييرات هامة. وتشكل هذه التغييرات الإطار الذي يتطور فيه الرجال والنساء وأدوارهم داخل أسرهم، وهو الذي يجب أن يؤخذ في الحسبان لدى وضع تدابير السياسة العامة.

١ - التغييرات في الأدوار الاقتصادية للمرأة والرجل

١٦ - تطورت أدوار المرأة لتستوعب المسؤوليات الاقتصادية المتزايدة كما أن توازن المسؤوليات الاقتصادية بين الجنسين في العائلات/الأسر المعيشية آخذ في التحول. وهذا ليس نتيجة خيارات فردية فقط، ولكنه ناتج أيضاً عن زيادة الضغوط الاقتصادية على العائلات/الأسر المعيشية وتناقص فرص الرجل في أسواق العمل في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء. وكما جاء في منهاج العمل:

> " ما برحت حصة المرأة في القوى العاملة آخذة في الارتفاع، وهي تعمل بصورة متزايدة في كل مكان تقريباً خارج الأسرة المعيشية، على الرغم من أن مسؤوليتها عن الأعمال التي لا يتقاضى عنها أجر في الأسرة المعيشية والمجتمع لم تخف مقابل ذلك. وأصبح دخل المرأة ضرورياً بصورة متزايدة للأسر المعيشية بجميع أنواعها. وفي بعض المناطق، حدث نمو في أنشطة المشاريع النسائية وغيرها من الأنشطة القائمة على الاعتماد على الذات، لا سيما في القطاع غير الرسمي." (الفقرة ١٥٣)

١٧ - تشير بيانات منظمة العمل الدولية [٧] الأخيرة أن ٤١ في المائة من نساء العالم، البالغات ١٥ عاماً فما فوق، ناشطات اقتصادياً، وأنهن يمثلن ثلث اليد العاملة على صعيد عالمي. وأثناء البضعة عقود الماضية، زادت حصة المرأة من مجموع اليد العاملة في جميع المناطق تقريباً، في حين أن مشاركة الرجل، في المقابل، انخفضت في كل مكان (أنظر الجدول ١). فضلاً عن ذلك، زاد عدد العاملات أثناء فترات الازدهار وفترات الركود أيضاً، كما زاد في بلدان تنتهج سياسات عمل وسياسات اجتماعية متباينة.

١٨ - وتبين بيانات منظمة العمل الدولية الأخيرة أيضاً أن نسبة النساء إلى الرجال بين السكان الناشطين اقتصادياً آخذة في الازدياد منذ عام ١٩٧٠ في جميع المناطق (أنظر الجدول ٢)، ويقدر أن النساء ستشكل بحلول عام ٢٠٠٠ حوالي نصف اليد العاملة في معظم البلدان والأقاليم. [٨]

الجدول ١ : معدلات النشاط الاقتصادي للأشخاص من كلا الجنسين البالغين ١٥ عاما فما فوق، ١٩٧٠ - ١٩٩٠

المنطقة	النسبة المئوية لمعدل النشاط الاقتصادي للبالغين					
	١٩٧٠		١٩٨٠		١٩٩٠	
	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال
نامية						
أوروبا الشرقية	٥٦	٧٩	٥٦	٧٧	٥٨	٧٤
أوروبا الغربية	٣٧	٧٨	٤٢	٧٥	٥١	٧٢
مناطق أخرى	٤٠	٨١	٤٦	٧٨	٥٤	٧٥
إفريقيا						
شمال إفريقيا	٨	٨٢	١٢	٧٩	٢١	٧٥
جنوب الصحراء الكبرى	٥٧	٩٠	٥٤	٨٩	٥٣	٨٣
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي						
أمريكا اللاتينية	٢٢	٨٥	٢٥	٨٢	٣٤	٨٢
منطقة الكاريبي	٣٨	٨١	٤٢	٧٧	٤٩	٧٢
آسيا ومنطقة المحيط الهادئ						
شرق آسيا	٥٧	٨٦	٥٨	٨٣	٥٦	٨٠
جنوب شرق آسيا	٤٩	٨٧	٥١	٨٥	٥٤	٨١
جنوب آسيا	٢٥	٨٨	٢٤	٨٥	٤٤	٧٨
آسيا الوسطى	٥٥	٧٦	٥٦	٧٧	٥٨	٧٩
غرب آسيا	٢٢	٨٣	٢٦	٨١	٣٠	٧٧
أوقيانوسيا	٤٧	٨٨	٤٦	٨٦	٤٨	٧٦

المصدر : المرأة في العالم ١٩٩٥: اتجاهات وإحصاءات (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع (A.95.XVII.2).

الجدول ٢: نسبة النساء إلى الرجال بين السكان الناشطين اقتصادياً
موزعة بحسب المنطقة، ١٩٧٠-١٩٩٠

عدد النساء لكل ١٠٠ رجل

المنطقة	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠
إفريقيا	٣٩	٥٨	٧١
آسيا ومنطقة المحيط الهادي*	٢٨	٤٢	٤٨
أوروبا الشرقية	٧٩	٨١	٨٥
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	٣٥	٤٨	٦٢
أوروبا الغربية وغيرها	٤٥	٦٠	٧٢
العالم	٣٧	٥٢	٦٢

المصدر: المرأة في اقتصاد عالمي متغير: الاستقصاء العالمي عن دور المرأة في التنمية ١٩٩٤ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع (E.95.IV.1).

١٩- في معظم أنحاء العالم، لم يعد بالإمكان اعتبار المرأة يداً عاملة "احتياطية"، تلجأ إلى العمالة فقط أثناء فترات شح اليد العاملة: فالمرأة بصورة متزايدة أصبحت عاملة تبقى ناشطة اقتصادياً طوال حياتها في سن العمل. وفي العديد من البلدان، تعزى إلى حد كبير معدلات مشاركة الإناث العالية في اليد العاملة بأجر إلى احتفاظ النساء بعملهن أو استئنافه بسرعة بعد إنجاب أطفالهن. ويشير الاستقصاء العالمي عن دور المرأ في التنمية لعام ١٩٩٤ إلى زيادة التقارب بين دورات الاستخدام للمراة والرجل. تاريخياً، اتخذت دورة حياة العمالة النموذجية للمرأة شكل "M"، نتيجة لخروج المرأة من اليد العاملة للحمل وتنشئة الأطفال بعد فترة نشاط اقتصادي أولية، تعقبها عودة فيما بعد إلى اليد العاملة. بصورة متزايدة، يجري تخفيض الفترة التي تقضيها المرأة خارج اليد العاملة إلى أقصر فترة ممكنة للحمل.

٢٠ - تشير الإحصاءات الرسمية في البلدان النامية إلى أن نسبة النساء الناشطات اقتصادياً (٣١ في المائة) أقل منها في البلدان المتقدمة. بيد أن هذه الأرقام لا تعكس مشاركة المرأة في القطاع الزراعي والقطاع غير النظامي. ففي الهند، على سبيل المثال، أدى استخدام تعريف أوسع لمصطلح "الناشطة اقتصادياً" إلى تنقيح نسبة الناشطات اقتصادياً من ١٣ في المائة إلى ٨٨ في المائة. [٩] وفي معظم البلدان النامية، ازدادت مشاركة المرأة في القطاع غير النظامي (الباعة المتجولون في الشوارع، والعمل المتقطع أو الموسمي، والعمل في المنازل بأجر، والعمل من المنزل) ويقدر الاستقصاء العالمي عن دور المرأة في التنمية أن حوالي نصف الناشطات اقتصادياً في البلدان النامية يعملن في القطاع غير النظامي، حيث يجدن أنفسهن بصورة عامة خارج نطاق تشريعات

العمل وغير قادرات على الالتحاق بالنقابات المهنية. وتشير بعض الدلائل أيضاً إلى سيطرة الإناث على القطاع الزراعي في العديد من البلدان، ويعود ذلك بصورة أساسية إلى هجرة الذكور.

٢١ - وقد تكون التخفيضات في الإعانات والخدمات الحكومية قد أدت أيضاً إلى زيادة مشاركة المرأة في الأنشطة المدرة للدخل عندما اضطرت إلى البحث عن موارد مالية إضافية لتلبية الحاجة إلى النفقات المتزايدة لأسرهن. وغالباً ما تتفاقم هذه الحالة بانخفاض الأجور الحقيقية وزيادة البطالة بين الذكور الذين يكسبون لقمة العيش.

٢٢ - لا بد من تفسير بيانات عدد النساء اللواتي دخلن سوق العمل منذ السبعينيات من حيث نوع العمالة التي تقبلها المرأة ونوع الوظائف التي تعرض عليهن. وفي معظم البلدان، تعزى زيادة مشاركة النساء، في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، في اليد العاملة إلى زيادة أنماط العمل "غير العادية" أو "غير القياسية" (العمل المؤقت، العمل المتقطع، العمل الخارج عن المألوف، العمل من المنزل، عمل المرء لحساب نفسه، القطاع غير النظامي). وفي البلدان النامية، معظم العاملين لبعض الوقت هم من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٥ و ٤٩ عاماً حيث تبلغ المسؤوليات الأسرية ذروتها. وفي البلدان النامية، عمال المنازل في معظم الحالات هم من النساء - غالباً ممن لهن أطفال صغار - اللواتي اضطررن لممارسة هذه الأنشطة لأسباب ترجع إلى مسؤولياتهن العائلية بقدر ما ترجع إلى الافتقار إلى فرص أخرى لكسب الدخل.

٢٣ - ويبلّغ عن أرقام عالية في بعض البلدان، من بينها بيرو وتوغو وزمبابوي وغانا، عن انتشار عمل النساء اللواتي لهن على الأقل طفل صغير واحد. وفي زمبابوي، تعمل واحدة من كل أربع نساء ممن تزوجن في عمل يدر عليها النقد في الوقت الذي تربي فيه أطفالاً صغاراً؛ وأكثر من نصف النساء المتزوجات في توغو وحوالي ٤٠ في المائة من النساء المتزوجات في غانا يتحملن العبء المزدوج .[١٠] وتبين آخر جولة لتعداد السكان في العديد من البلدان النامية أن النساء اللواتي تزوجن يمثلن نسبة هامة من الإناث في اليد العاملة بالمقارنة بالنساء اللواتي لم يتزوجن (أنظر الجدول ٣).

٢٤ - ويوجد دليل أيضاً على أن الدخل موزع وفقاً لنمط يتعلق بنوع الجنس. ويؤيد كم هائل من المعلومات القول بأن الدخل الخاضع لسيطرة المرأة ينفق على تغذية الأطفال وعلى "الاحتياجات الإنسانية الأساسية" للأسرة في أحيان أكثر من الدخل الذي يسيطر عليه الرجل [١١]

الجدول ٣: النساء اللواتي تزوجن الناشطات اقتصادياً (اللواتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و ٤٥ سنة) كنسبة مئوية من مجموع النساء الناشطات اقتصادياً في بعض البلدان النامية

البلد	السنة	نسبة مئوية
الجزائر	١٩٨٧	٤٢,٠
بوروندي	١٩٩٠	٨٦,٠
موريشيوس	١٩٩٠	٦٨,٠
ناميبيا	١٩٩١	٥٥,٥
أوغندا	١٩٩١	٩٠,٠
بليز	١٩٩١	٤٠,٠
بوليفيا	١٩٩٢	٧٤,٠
بنما	١٩٩٠	٦٩,٤
الكويت	١٩٨٥	٦٨,٥

المصدر: استناداً إلى بيانات ستنشرها شعبة السكان فيما بعد مصنفة بحسب الحالة الاجتماعية والسن ومكان الإقامة (حضري/ريفي) ١٩٨٥ - ١٩٩٤ (نيويورك، ١٩٩٥).

٢ - شبكات دعم العائلة والأسرة المعيشية وأعبائهما

٢٥ - إن متوسط حجم الأسرة المعيشية والأسرة - وبالتالي شبكات دعم الأسر - آخذة في التناقص نتيجة لانخفاض معدلات الخصوبة وتشتت أعضاء الأسرة. وتوفر الإحصاءات والتعدادات السكانية دليلاً مباشراً على تناقص متوسط حجم الأسرة المعيشية في معظم مناطق العالم. ومنذ أوائل السبعينيات حتى أوائل الثمانينيات، انخفض متوسط حجم الأسرة المعيشية بحوالي ١٠ في المائة تقريباً في عدد كبير من البلدان المتقدمة والنامية. ويوجد دليل أيضاً على أن الأسرة في جميع أنحاء العالم أصبحت أكثر تشتتاً. فالبالغون، صغاراً وكباراً، والأزواج والزوجات وغيرهم من الأقارب، الذين لولا ذلك لتقاسموا بيتاً واحداً، من المرجح أنهم يعيشون الآن بعيدين عن بعضهم بعضاً. [١٢] وبانخفاض متوسط حجم الأسرة، فإن عدد العمات والخالات والأعمام والأخوال الذين يساعدون في رعاية الأطفال الصغار أقل، وعدد الأطفال الذين سيدعمون الآباء المسنين أقل أيضاً، ومن غير المرجح أن يتلقى أعضاء العائلة، الذين هم بحاجة إلى إعالة، رعاية كافية.

٢٦ - إن عبء الإعالة على البالغين العاملين، بشكل خاص، يزداد وطؤه. ويقيم منهاج العمل حقيقة أنه في كثير من البلدان النامية تتراوح نسبة السكان ممن تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً بين ٤٥ و ٥٠ في المائة، بينما يتجه عدد كبار السن من سكان البلدان الصناعية ونسبتهم إلى التزايد. [١٣] وأسفرت التحولات الديموغرافية عن سكان تزداد نسبة المسنين منهم بسرعة، وفي حين أن البلدان النامية لا تزال في مرحلة مبكرة من هذا التحول الديموغرافي، فإنه يبدو أن السكان المسنين لا محالة سيصبحون بحلول العقد الثاني من القرن القادم مشكلة في كل مكان، ونتيجة لذلك، فإن الاقتصادات الوطنية ستعتمد أكثر على عمل النساء. وتعني ظاهرة المسنين أيضاً أن عدداً متزايداً من العاملين سيساعد أقاربه المسنين.

٢٧ - وتخفيض أو فقدان شبكات الدعم الموسعة من الأقرباء ترغم الوالدين اللذين في سن العمل على الاضطلاع بقدر أكبر من المسؤولية في توفير الرعاية والدعم لأعضاء أسرهم الصغار والكبار المعتمدين عليهم. ويزداد وطء عبء الإعالة بزيادة تكاليف إعالة الوالدين المسنين وتنشئة الأطفال. وفي هذه الظروف، يصبح استمرار التزام كل والد في سن العمل بدعم معاليه مسألة أكثر حسماً من أي وقت مضى.

٢٨ - وأدى الاتجاه العام إلى تخفيض الإنفاق العام إلى تخفيض أسس الدعم للعاملات والعاملين وزاد من عبء العمل الكلي على كاهل المرأة، مما يؤثر بصورة خاصة على المرأة في البلدان النامية. ويتوقع من المرأة أن تتحمل نصيباً أكبر من تكاليف رعاية الأطفال والإنجاب والتربية في المجتمع، وأن تفعل ذلك في معظم الأحيان استناداً إلى موارد ضعيفة. وأجبرت برامج التعديلات الهيكلية عدداً من البلدان على إحداث تخفيضات في الخدمات الأساسية وفي الاستثمار في التنمية البشرية، محولة المسؤوليات عن تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية من الحكومة إلى المرأة والعائلة، دون تعويض.

٣ - ربات الأسر المعيشية

٢٩ - إن زيادة نسبة الأسر المعيشية التي ترأسها المرأة موثقة على نطاق واسع. وفي السنوات الأخيرة، ظهر ترؤس المرأة للأسر المعيشية والأسر المعيشية التي ترأسها امرأة بوصفه موضوعاً لاهتمام متزايد في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. ويقدر استعراض سابق أن حوالي ١٠ إلى ٤٠ في المائة من الأسر المعيشية تقع في هذه الفئة. وتؤكد قاعدة بيانات المؤشرات والإحصاءات المتعلقة بالمرأة هذه التقديرات. [١٤] ويفترض منهاج العمل أن "ربع الأسر المعيشية في أنحاء العالم ترأسه نساء، ويعتمد كثير من الأسر المعيشية على الدخل الذي تكسبه المرأة حتى مع وجود الرجل". (الفقرة ٢٧)

٣٠- وتتنوع أسباب الزيادة السريعة في نسبة الأسر المعيشية التي ترأسها نساء، ويرأس جزءاً كبيراً منها أمهات يعلن أطفالاً. فحل الزواج (الهجر أو الانفصال أو الطلاق أو موت الزوج، أو تعدد الزوجات وتعدد حالات

الزواج) والهجرة والإنجاب دون زواج هي أكثر الأسباب شيوعاً. وأشير إلى الإفراط في استخدام المخدرات والكحول في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء بوصفه من أسباب وجود أسر معيشية ترأسها امرأة بحكم الواقع. وتشير دراسات عديدة إلى أن نظم الأسرة الموسعة، التي كانت تقليدياً تدعم المرأة غير المتزوجة، ضعفت في العديد من البلدان النامية، مما أدى إلى زيادة ترؤس المرأة ولكنه وضع المرأة والأطفال أيضاً في أوضاع متزايدة الصعوبة. وفي حالات أخرى، ربما تكون عملية التحضر السريعة بالإضافة إلى الضغوط الاقتصادية قد أدت إلى ضعف الشعور بالالتزام بدعم القريبات وأطفالهن. وفي البلدان التي ابتليت بوباء الإيدز، أدى المرض إلى زيادة عدد الأسر المعيشية وحيدة الوالد واضطر المرأة لتقديم الدعم لأعضاء الأسرة الموسعة. والعناية بالعدد المتزايد بسرعة ممن يُتَّمهم الإيدز تُركت إلى حد كبير للمرأة، التي ربما يكون المرض قد استنزف شبكة دعمها العائلي إلى حد كبير. وتشير بعض الدراسات إلى أن عدم رغبة الرجال في الزواج أو تحمل المسؤوليات الأسرية أو عدم استعدادهم لترك الأسرة المعيشية يعود إلى عدم قدرتهم على إعالة أسرة.

٣١ - وفرصة المرأة المتزوجة سابقاً (أرملة أو مطلقة أو منفصلة)، على صعيد عالمي في أن تصبح ربة أسرة أعلى بكثير من فرصة المرأة التي لم تتزوج أبداً. ونسبة كبيرة من ربات الأسر أرامل أو مطلقات أو منفصلات. وتبدي المطلقات والمنفصلات والأرامل مشاركة أعلى في اليد العاملة من مشاركة أي فئة اجتماعية أخرى في معظم البلدان التي تتوفر بيانات عنها. وفي البرازيل وبيرو وتايلاند والمكسيك تعمل حوالي ثلثي المطلقات أو المنفصلات، ممن في سن الإنجاب، في عمل يدر دخلاً نقدياً، في حين أن النسبة المقابلة في كل من إندونيسيا وتوغو وزمبابوي وغانا تزيد على ٥٠ في المائة. وفي أمريكا اللاتينية، يلاحظ أن مشاركة المطلقات أو المنفصلات في اليد العاملة أعلى بكثير من مشاركة المتزوجات، [١٥] نظراً لأن حل الزواج نسبياً أكثر تكراراً ونظراً لانتشار أنواع غير رسمية من الزواج.

٣٢ - وتدل دراسات تركيب الأسر المعيشية التي ربَّتها امرأة على أن نسبة ربات الأسر اللواتي يكن الشخص الوحيد البالغ في الأسرة المعيشية أعلى بالنسبة للنساء منها للرجال. وفي معظم الحالات، تشير البيانات إلى أن معظم ربات الأسر، اللواتي يكن هن الشخص البالغ الوحيد في الأسرة المعيشية، من المرجح أن تكون الواحدة منهن هي الشخص الوحيد الذي يكسب دخلاً. والحالة حرجة بشكل خاص في البلدان النامية حيث لا توجد نظم للرعاية الاجتماعية أو أن هذه النظم غير كافية. والأسر المعيشية التي تعولها أمهات لم يتزوجن قد لا تشكل غالبية الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة، إلا أن الأمهات غير المتزوجات قد يواجهن أكبر المصاعب.

٣٣ - وقد أقيم الدليل على أن العلاقة القوية بين ترؤس المرأة للأسرة المعيشية والفقر ناتجة عن نسب الإعالة العالية، وعدم كفاية التحويلات من الآباء الغائبين عن الأسرة وأوجه التفاوت بين الجنسين في الحصول على الموارد وعلى العمالة. وتتحمل النساء التي تترأس الأسر المعيشية التكاليف الكاملة لتنشئة الأطفال ورعايتهم، وتكاليف رعاية المعالين الآخرين أيضاً، في نظم لا تعالج فيها التحويلات الرسمية على نحو كاف حقيقة أن جميع النساء يتحملن نصيباً أكبر من عبء الإنجاب والتربية في المجتمع. وفي حالة النساء التي تترأس

أسراً معيشية، يؤثر تداخل مسؤوليات الإنتاج ومسؤوليات الإنجاب على حركتها ويفرض عليها المقايضة بين الأنشطة الإنجابية، غالباً ما تكون على هيئة رعاية الأطفال، والأنشطة المدرة للدخل.

٤ - مسؤوليات الرجل

٣٤ - تبين دراسات العلاقة بين الفقر ومسؤوليات الرجل [١٦] أن عدداً متزايداً من الرجال يهاجرون ولا يعودون إلى أماكنهم الأصلية بسبب الفقر. وغالباً ما يرفض الشباب الزواج و/أو قبول الأبوة بسبب افتقارهم إلى موارد كافية أو إمكانيات للدخول في التزامات أسرية. والارتفاع المبلغ عنه في الحمل بين المراهقات في إفريقيا، على سبيل المثال، قد يشير إلى أن الشباب هم الذين يرفضون الزواج. وقد يكون من الأسباب الهامة لهذا الرفض زيادة تكاليف الأطفال في ظل ظروف تشهد تراجعاً اقتصادياً. ويصدق هذا القول بصورة خاصة على الحالات التي تكون فيه فرص الرجل في العمالة ومستويات الأجور في تراجع أيضاً. ويجد عدد متزايد من الرجال أنهم لا يستطيعون إعالة أسرهم. وحتى في طبقة الأسر المتوسطة يبدو أن الرجال يستخدمون قدرتهم الأكبر على المساومة للتأكد من أن المرأة تتحمل النسبة الأعلى من تكاليف تنشئة ورعاية الأطفال. والأحكام المسبقة، التي تفترض تحمل المرأة مسؤولية خاصة عن إنتاج رأس المال البشري غالباً ما تنعكس في الطريقة التي تُحمل فيها المرأة المسؤولية الأساسية عن رفاه الطفل وعن أي عيب ينتقل من جيل إلى جيل. والتركيز على المرأة في حالات الأمومة قبل الأوان وانفراد والد أو والدة بعبء رعاية الأبناء تكشف مدى تحميل المرأة مسؤولية رفاهية الأطفال على نحو لا يطبق على الرجل.

٣٥ - ودرست عوامل من قبيل زيادة عدد الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة وزيادة عمالة المرأة دراسة مستفيضة. بيد أن العامل الثالث الذي له نفس الأهمية، وهو تراجع مشاركة الرجال المتزوجين في اليد العاملة، لم يدرس في كثير من الأحيان.

٥ - استخدام المرأة والرجل للوقت

٣٦ - استخدام المرأة والرجل للوقت مختلف وغير متساو. ويبين تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥، [١٧] مدعماً بقدر كبير من الأدلة التي تقارن استخدام المرأة والرجل للوقت، أن النساء (سواء أكن أمهات أم لم يكن) يعملن أكثر من الرجال بصورة عامة، وأن هذا التباين واضح في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء.

٣٧ - في الختام، من المتوقع في جانب العرض أن تظل المواءمة بين العمل والأسرة مثار قلق على صعيد العالم بأسره لنسبة متزايدة من النساء.

باء - آثار العبء المزدوج

٣٨ - حقيقة أن المرأة تأخذ على عاتقها بصورة متزايدة مسؤوليات اقتصادية ولكنها، في نفس الوقت، تحافظ على أنشطتها الإنجابية، لها بضعة آثار على قدرة المرأة على الوصول إلى فرص كسب الدخل بالشروط التي تعمل في ظلها، وعلى آفاقها وتطورها في العمالة. وقد وثّق أيضاً أثر العبء المزدوج على الأطفال، لا سيما على الفتيات، وعلى علاقات المرأة داخل الأسرة، لا سيما مع الرجل.

١ - فرص المرأة

٣٩ - عندما يتوقع من المرأة العاملة أن تتحمل المسؤولية الكاملة تجاه العائلة والأسرة المعيشية، فإنه يتعين عليها أن تكيف حياتها في العمل بما يتلاءم والتزاماتها الأخرى، كما أنها في وضع غير موات بالمقارنة مع الرجل، عندما لا تراعي ظروف العمل هذا الاعتبار. وهذا يحد من فرص المرأة في العمالة ويزيد من تعزيز عدم المساواة بين الجنسين. ويشير تقرير لمنظمة العمل الدولية [١٨] إلى أن العبء المزدوج على المرأة العاملة قد يكون سبباً رئيسياً لسيطرة المرأة على العمالة المتدنية الوضع والأجر التي غالباً ما تتسم بظروف عمل غير مستقرة لا توفر للمرأة إلا قدراً قليلاً من الدخل والأمن الوظيفي وإمكانيات التقدم. وحتى عندما تسمح ثقافة ومهارة المرأة لها بالوصول إلى وظائف من مستوى أعلى، فإن حياتها المهنية قد تتعثر إن لم تجد طرقاً لتجمع بين واجباتها المهنية ومسؤولياتها المنزلية.

٤٠ - وتؤيد منظمة العمل الدولية أيضاً الرأي القائل أن عزل النساء في سوق العمل وتجمع النساء في نطاق ضيق من المهن المتدنية المهارة والمكانة وغير القياسية، وقصر ساعات عملها وعدم توفرها للعمل الإضافي، أو الليلي أو في نوبات بسبب حواجز قانونية و/أو مسؤولياتها الأسرية تسهم، جزئياً، في الفجوة بين دخل الرجل والمرأة.

٤١ - وفي حين أنه يجري إدراك الصعاب غير الاقتصادية التي تواجهها النساء اللواتي يعشن في فقر مدقع، فإن البرامج غالباً ما تركز تركيزاً حصرياً على الجوانب الاقتصادية للمرأة. وهذا يعني أن نجاح البرامج لن يكون كاملاً إلا إذا عالجت الضغط على وقت المرأة للاضطلاع بعدة مسؤوليات وأدوار، واستهدفت مشاركة المرأة في توليد دخل اقتصادي.

٤٢ - إن العبء المزدوج يشكل عقبة لا للمرأة الناشطة اقتصادياً فقط، بل للمرأة التي تسعى للحصول على التدريب والتعليم والتطور المهني والمشاركة في السياسة أيضاً.

٢ - العلاقات الأسرية وفرص أعضائها

٤٣ - يمر التعريفان المقبولان اجتماعياً، "زوجة جيدة" و "زوج جيد"، بتغييرات، وأحد نتائج هذه التغييرات أن العلاقات الشخصية بين الناس تتعرض لضغط هائل. فعلى سبيل المثال، دلت دراسة أجريت مؤخراً في موطن كواكوا في جنوب إفريقيا أن انخفاض هجرة العمال الذكور وانخفاض عمالة الذكور بصورة عامة دفعته المرأة إلى موقف وجدت فيه أن الأسرة لا تستطيع العيش معتمدة على أجر الرجل، وأن إنجاب الأطفال وتربيتهم في الأسر المعيشية يعتمد بصورة متزايدة على دخل المرأة.[١٩] ووقعت عدة صدامات عنيفة في الموطن اعتراضاً على تقديم وظائف للنساء. وتبين أن أدوار وتوقعات الزوجين مرت بتغيرات لأن المرأة تقدم قدراً أكبر من الدخل عندما يكون شريكها عاطل عن العمل.

٤٤ - وللعبء المزدوج الذي تتحمله المرأة العاملة آثار سلبية أيضاً على البنات اللواتي، في حالات كثيرة، قد يحرمن من الدراسة بغية العناية بإخوانهن وأخواتهن أو غيرهم من المعالين في الوقت الذي تكون فيه الأمهات في العمل.

٤٥ - وغالباً ما تلجأ الريفيات والحضريات في القطاع غير النظامي إلى إحضار أطفالهن معهن إلى مكان العمل. وتستخدم بعض الأمهات أشكالاً غير رسمية من العناية بأطفالهن مع ما يصاحب ذلك، في حالات عديدة، من أثر سلبي على سلامة وصحة الطفل. ويتوفر الدليل أيضاً على زيادة عدد حالات أطفال "مفتاح المزلاج" أو الأطفال الذين يتركون لوحدهم بينما تكون المرأة في العمل.

جيم - العبء المزدوج من منظور الجنسين

٤٦ - يمكن لتحليل يراعي الجنسين أن يبين أسباب وآليات العبء المزدوج، وبالتالي القضايا التي يحتمل أن تكون بحاجة إلى علاج بغية تخفيفه. وكما لوحظ في الحلقة الدراسية المعنية بإدماج المرأة في عملية التنمية[٢٠] فإن قضايا الجنسين بصورة عامة غير مدمجة في المناقشات حول استراتيجيات التنمية، وإن كانت هناك بعض الإشارات العابرة إلى الأثر على المرأة. وأسباب عدم الدمج تعود إلى أن المناقشات حول استراتيجيات التنمية تركز فقط على إنتاج السلع والخدمات وتتجاهل الإنجاب البشري، على أساس يومي وبحسب الأجيال؛ كما أن استراتيجيات التنمية تعامل الأسر المعيشية بوصفها وحدات وتخفق في التمييز بين التكاليف والمنافع لمختلف أعضاء الأسرة المعيشية.

٤٧ - وعملية الإنجاب البشري وطريقة تنشئة الأطفال ورعاية المرضى والمسنين، بوصفها عملية غير مالية يضطلع بها دون أجر، استبعدت من الحساب الاقتصادي. ويجري تناول قضايا الموارد البشرية في إطار تكوين

رأس المال البشري من خلال مدخلات التعليم والصحة. ولكن هذا يسقط من حسابه الرعاية والتنشئة اللتين لا تقدمان من خلال علاقة نقدية، وهذه العناية ضرورية للإنجاب البشري. والعمل المتصل بالإنجاب لا ينطوي في العادة على مخصصات للدخل، واللواتي يتحملن المسؤولية الرئيسية عنه يتعين عليهن إما أداء عمل إضافي لتوليد دخل خاص بهن (العبء المزدوج) أو الاعتماد على تحويلات الدخول ممن هم أحرار إلى حد كبير من هذه المسؤولية. وينظم هذا الاعتماد من خلال علاقات تعزى إلى نوع الجنس.

٤٨ - العلاقات بين الجنسين علاقات اجتماعية واقتصادية وسياسية تحدد الهوية الجنسية للرجال والنساء، كليهما. والعلاقات بين الجنسين تشكل حدود ما يمكن للمرأة أو الرجل أن يضطلع به في الأسرة أو أمام الناس. كما أنها تشكل أيضاً سلوك ومسؤوليات ومخصصات الرجل والمرأة. والعلاقات بين الجنسين متأصلة، على جميع المستويات، في النظم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية. والعلاقات بين الزوجين، وبين الأطفال والآباء والأمهات، وبين أرباب العمل والمستخدمين، وبين أعضاء المجتمع، تتأثر جميعها بنموذج العلاقات بين الجنسين المهيمن فعلاً.

٤٩ - ويسعى التحليل الذي يراعي الجنسين إلى تمييز وتوضيح العلاقة بين الإنتاج والإنجاب على نحو معقول ومنظم. والنموذج المهيمن يؤيد فكرة أن الأنشطة الإنجابية ينبغي أن تضطلع بها النساء والفتيات وأن تشمل الرعاية والتنشئة المقدمتين (للأطفال أو الزوج أو الزوجة أو المرضى أو كبار السن أو المعوقين أو الأخوة أو الأخوات) داخل الأسرة وفي إطار المجتمع المحلي الموسع. وتشتمل على مهام من قبيل حمل الطفل والإرضاع من الثدي وتنشئة الطفل والطبخ والأعمال المنزلية ونقل القيم؛ وفي العديد من البلدان النامية، تشمل أيضاً نطاقاً واسعاً من الأنشطة، من قبيل البحث عن الماء وجمع الحطب. ويفترض النموذج المهيمن أيضاً أن الرجال هم بصورة أساسية كاسبو لقمة العيش لأسرهم من خلال أنشطتهم الإنتاجية. واتسمت العلاقات بين الجنسين بهيمنة الإنتاج على الإنجاب، والتمييز ضد مهن المرأة. وغالباً لا تدرك الأنشطة الإنجابية البشرية ("عدم رؤية عمل المرأة") ولا تشتمل على أية مخصصات للدخل. وهذا يؤدي إلى جعل المرأة معتمدة اقتصادية على شريكها أو، في معظم الحالات، إلى تحمل العبء المزدوج المتمثل في القيام بأنشطة إضافية لزيادة الاستهلاك و/أو الدخل.

٥٠ - والعبء المزدوج، عملياً، آلية يكفل المجتمع بواسطتها الإنجاب دون أن يتحمل تكاليفه، استناداً إلى عدم المساواة بين الرجل والمرأة، وإطالة أمد عدم المساواة هذه. [٢١]

٥١ - وبتطبيق منظور يراعي الجنسين على قضية العبء المزدوج، يمكن الوصول إلى النتائج الرئيسية التالية:

(أ) ظروف المرأة الاقتصادية غير المواتية، التي يفترض في العادة أنها تعزى إلى التمييز في أسواق العمل، يمكن أن تنبثق أيضاً عن نظام الأسرة. فعدم إدراك قيمة الأنشطة الإنجابية يحد من خيارات المرأة ويعوق فرصها في تحقيق النجاح في ميادين أخرى من خلال العبء المباشر للعمل وما يترتب عليه من ضغوط على

وقتها وطاقتها. ونتيجة لذلك، فإنه يلزم لإطلاق الإمكانية الإنتاجية للمرأة وليتسنى إيجاد فرص متكافئة بين العاملات والعاملين، النظر لا في أسواق العمل فحسب، بل في الهياكل الأسرية أيضاً وفي شتى العوامل التي تشكل وتغير هذه الهياكل؛

(ب) العوامل التي تفسر التمييز الاقتصادي ضد المرأة لا تنبثق فقط عن أسواق العمل والأسرة ولكنها تنبثق أيضاً عن هيكل المجتمع ككل وما يدور فيه من عمليات؛

(ج) يلزم الأخذ بنهج دورة الحياة طالما أن أدوار الجنسين تحدد ويجري تعلمها منذ مراحل الحياة الأولى؛

(د) أخيراً، ينبثق العبء المزدوج بصورة أساسية عن الأدوار الاجتماعية التي تعزى إلى نوع الجنس، للنساء والرجال، والتي لم تكيف لتتماشى مع الاتجاهات الديموغرافية والاقتصادية الجديدة. ونسيج الهياكل والآليات الذي يحدد فرص المرأة والرجل لا يزال متأثراً بافتراض أن المجتمع مشكل وفقاً لتقسيم الأدوار على أساس نوع الجنس التي تقوم فيها المرأة بدور الرعاية ويقوم فيها الرجل بدور كاسب لقمة العيش، ولهذ السبب فإن مسؤوليات الأسرة تقع في إطار القطاع الخاص. وعلى الرغم من زيادة عدد النساء اللواتي تعول أسراً، وزيادة عدد الأسر التي تحتاج إلى دخل كلا الزوجين للبقاء، فإن عمالة المرأة لا تزال تعتبر ثانوية بالقياس إلى عمالة الرجل.

٥٢ - ولا تزال السياسات والتشريعات والبرامج تصمم على أساس الافتراض بأن الرجل هو كاسب لقمة العيش وأن المرأة معتمدة عليه؛ ولا تزال الفتيات تُعلم، أو لا تُعلم، على أساس الافتراض بأن أحداً سيتولى المسؤولية عنها، ولكنها ستقوم بمعظم المسؤوليات المنزلية. ولا يزال الرجل يفترض أن قيمته تتوقف، ولو جزئياً على الأقل، على قدرته على إعالة أسرته. ولكن المرأة على النقيض من ذلك، فقد تتردد في أن تتقاسم مع المجتمع أو مع الرجل المجال الوحيد للأنشطة التي يمكنها أن تمارس فيه السلطة والنفوذ.

٥٣ - نتيجة لذلك، فإن معظم التشريعات التي تنظم العلاقات الأسرية تستند إلى الافتراض بأن الرجل هو رب الأسرة المعيشية وكاسب لقمة العيش وأن المرأة معتمدة عليه. وفي حين أن هذا الافتراض يعتبر تمييزياً بموجب أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، [٢٢] فإن المصاعب الاقتصادية التي تواجهها معظم النساء بعد حل الزواج لا تعالجها التشريعات دائماً.

٥٤ - فعلى سبيل المثال، في حين أن علاوات الأسرة، إن وجدت، ينبغي أن توفر دفعة مباشرة إلى المعتني الرئيسي بالأطفال، فإنها غالباً ما تعطى للرجل. وفي إندونيسيا، [٢٣] ينص قانون العمل على معاملة تفضيلية في

بعض الأحكام. والقرار الحكومي رقم ١٩٦٧/٣٧، المتعلق بنظام أجور مستخدمي الشركات التابعة للدولة ينص على أن المعالين هم زوجة الرجل وأطفاله. ولذلك، فإن المرأة تصنف عملياً على أنها عزباء ولا تتلقى أية منافع. وبموجب قرار وزير الزراعة 418/Kpts/Ekku/5/1981، لا تتاح المنافع المقدمة لأرملة وأطفال الرجل المتقاعد للمرأة التي تترأس أسرة معيشية حتى ولو كانت هي الكاسب الرئيسي للدخل في أسرتها. وفي إندونيسيا، تنص المادة ٤٣ من قانون الزواج لعام ١٩٧٤ أن الطفل الذي يولد خارج إطار الزواج له مطالب مدنية فقط على الأم وأسرتها. وليس للطفل أي مطلب على الأب.

٥٥ - ابتدأت بعض الدول تعدل القوانين لإلغاء هذه التحيزات. ففي قبرص، [٢٤] على سبيل المثال، عدل قانون ضريبة الدخل بالقانون رقم ٨٨/٢٦ ليمنح المرأة نفس الحقوق الممنوحة للرجل فيما يتعلق بالعلاوات والاقتطاعات الضريبية. وفي إسرائيل، [٢٥] عزّز قانون الأسر التي ينفرد الوالد أو الوالدة بعبء رعاية أبنائها (١٩٩٢) حماية الأسر وحيدة الوالد ذات الدخل المنخفض بزيادة منافعها وتقديم منح لتعليم أطفالها وإعطائها الأولوية في التدريب المهني. وحقق أيضاً المساواة في الحقوق بين مختلف أنواع الأسر وحيدة الوالد.

٥٦ - لا يأخذ حل الزواج وتقسيم الممتلكات المادية في الحسبان العمل المنزلي الذي أسهم في رفاه الأسرة، ويترك الزوجة في العادة تهيم على وجهها في حالة الطلاق أو الانفصال أو وفاة الزوج. ويدل هذا على الحاجة إلى نظام ملكية يمنح كلا الزوجين حقاً متساوياً في الانتفاع بالممتلكات المادية التي تجمعت أثناء الزواج، وملكيتها. فتركيا، [٢٦] على سبيل المثال، ترى أنه طالما أن حقوق الملكية غير متساوية وطالما أنه لم يعتمد نظام يوفر الحماية للمطلقات، فإن التدابير التي تجعل الطلاق ميسوراً قد لا تكون دائماً في صالح المرأة.

٥٧ - وفي العالم ككل، تحابي برامج التحويل العامة الأسر التي يكون كاسب لقمة العيش فيها رجلاً مستخدماً، وتحوّل الموارد عن الأسر التي تكون حاجتها أكبر. وفي جميع السياقات تقريباً، تناط بالمرأة المسؤولية الأساسية عن تنشئة الطفل كما أن التحويلات الرسمية (المعاشات التقاعدية، العلاوات الأسرية) غالباً ما توضع لتوفير المنافع للمستخدمين بأجر وتدعم هيكلاً أسرياً يقوم على أساس أن الرجل هو كاسب لقمة العيش. ونتيجة لذلك، تميز برامج الضمان الاجتماعي ضد الإناث اللواتي يكسبن أجراً على الرغم من محاولات إصلاح القانون، ويحدث هذا التمييز في حالات تواجه فيها المرأة بالفعل التمييز في سوق العمل.

٥٨ - المرأة التي تعيل أسرة بنفسها لا تتلقى دائماً دعماً عاماً يساوي الدعم الذي تتلقاه الأسر التي يكون كاسب لقمة العيش فيها رجل. وخلص استعراض لبرامج التأمين الاجتماعي الحالية [٢٧] في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي أن هذه البرامج تقدم إعانة الأطفال للأسر التي يرأسها شخص يعمل كل الوقت مقابل أجر، مما يؤدي إلى إعادة توزيع الأموال بعيداً عن معظم الأسر التي تعولها المرأة لوحدها.

٥٩ - كما أن تحصيل دفعات إعالة الأطفال من الرجال في حالة حل الزواج يفتقر إلى الفعالية. فعلى سبيل

المثال، يحدث التأخر في تسديد دفعات إعالة الأطفال في ٢٥ إلى ٤٠ في المائة من الحالات في أوروبا الغربية، كما أن ٤٠ في المائة من الآباء المطلّقين في الولايات المتحدة لا يدفعون إعالة أطفال. ووجدت أنماط مماثلة في آسيا حيث يدفع الآباء إعالة مخفضة جداً للأطفال بعد الطلاق. وفي ماليزيا لا يقدم سوى ٥٠ في المائة من الآباء المطلقين مساهمة مالية لأطفالهم. وفي مسعى لحماية حقوق الأطفال في الدعم الأبوي في هذه الحالات، زاد عدد من البلدان فئات الأطفال الذين يعتبر الآباء مسؤولين عنهم قانونياً.

٦٠ - وسلم التقرير الوطني المقدم من تايلاند بأن إجبار المرأة المتزوجة على تغيير لقبها من الآنسة إلى السيدة وأن تستخدم اسم زوجها الأخير إجراء تمييزي. ويجب أن تستخدم اسمها قبل الزواج إذا طلقت، ولكن بوسعها أن تستخدم لقب السيدة، وفي بعض الأحيان، يتعين على المطلقة أن تحتفظ بإسم زوجها الأخير. بيد أن معرفة أنها متزوجة قد يكون عنصر تمييز يؤثر على فرصها في الاستخدام وعلى تطورها الوظيفي وآفاقها الوظيفية إن لم يكن مكان العمل مشجعاً للنساء. بيد أن لقب الرجل، من جهة أخرى، لا يعطي أية معلومات عن وضعه الاجتماعي. وفي هذا السياق، يقيّم منهاج عمل بيجين لعام ١٩٩٥ الوضع كما يلي:

" وأمكن في عدة بلدان تحقيق تغيرات مهمة في العلاقة بين الرجل والمرأة، خاصة حيثما تحقق تقدم كبير في تعليم المرأة وحدثت زيادة مهمة في مشاركتها في قوة العمل المأجور. ويجري بصورة تدريجية تجاوز حدود تقسيم العمل بين الجنسين إلى أدوار إنتاجية وأدوار إنجابية، وبدأت النساء يدخلن تدريجياً في مجالات العمل التي كانت حكراً في السابق على الرجال، كما بدأ الرجال يقبلون تدريجياً القيام بمسؤولية أكبر تدخل في نطاق المهام المنزلية، بما في ذلك رعاية الطفل. ومع ذلك فإن التغيرات التي طرأت على الأدوار التي تضطلع بها المرأة جاءت أكبر وأسرع بكثير من التغيرات التي طرأت على الأدوار التي يقوم بها الرجل. وفي كثير من البلدان، لا تزال بعيدة عن القبول فكرة أن الفروق بين منجزات وأنشطة الرجال والنساء هي نتيجة لأدوار للجنسين مبنية على اعتبارات اجتماعية وليس على فروق بيولوجية ثابتة." (٢٨)

ثانيا - تدابير لتخفيف العبء المزدوج

٦١ - اقترح أو جرب عدد من التدابير بغية تخفيف العبء المزدوج الذي تواجهه المرأة.

ألف - إعادة توزيع مسؤوليات الأسرة

٦٢ - اتباع توزيع مختلف لأنشطة الإنجاب البشري بين الدولة والسوق والمجتمع، وكذلك داخل الأسرة، بين المرأة والرجل، كان هو النهج الرئيسي الذي اعتمد لحل مشكلة العبء المزدوج. واعتمد في معظم الأحيان كبديل

لنهج أخرى تقترح عوضاً عن تغيير أدوار الجنسين مكافأة أنشطة الإنجاب البشري من خلال "أجر لربة المنزل" أو مخصصات أساسية لكل فرد في المجتمع.

٦٣ - يستند النهج الذي ينطوي على توزيع الأنشطة الإنجابية البشرية إلى مبدأ المساواة بين المرأة والرجل وكذلك إلى مبدأ أن الأنشطة الإنجابية أساسية للمجتمع. ويحدد منهاج عمل بيجين لعام ١٩٩٥ كأحد أهدافه إزالة جميع العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة مشاركة فعالة في جميع مجالات الحياة العامة والخاصة، مما يعني إقرار مبدأ تقاسم السلطة والمسؤولية بين المرأة والرجل، في مكان العمل وفي المجتمعات الوطنية والدولية بصورتها الأعم. [٢٩] فضلاً عن ذلك، يعترف منهاج العمل بأن تنشئة الأطفال تستلزم المشاركة في تحمل الوالدين للمسؤولية وكذلك المرأة والرجل والمجتمع ككل. [٣٠]

٦٤ - يترتب على نهج تقاسم مسؤوليات الأسرة ما يأتي:

(أ) إذا تعين على الأمهات الناشطات اقتصادياً دفع أية تكاليف للاضطلاع بمسؤوليات أسرية، فإنه يلزم تقاسم هذه التكاليف مع الرجال بالتساوي، بغية الحفاظ على تكافؤ الفرص؛

(ب) لتصحيح الأوضاع التمييزية التي قد تنشأ عن اضطلاع الرجال والنساء بمسؤوليات أسرية، ينبغي التشجيع على تكافؤ الفرص بين من لهم أولاد ومن ليس لهم أولاد؛

(ج) حتى عندما يشارك الرجل مشاركة كاملة في الأسرة، لا يزال يصعب على الأسر تكريس الوقت والتكلفة المقابلة للمسؤوليات الأسرية والأنشطة الإنتاجية أيضاً. وبالتالي، فإن التقاسم شرط لا لإتاحة فرص متكافئة للمرأة لتكسب دخلاً فحسب، بل شرط أيضاً لتقوية الأسرة من خلال دعم المجتمع. ويتعين عندها على الدولة والسوق والمجتمع المحلي تقاسم ما تستلزمه مسؤوليات الأسرة من وقت وتكلفة؛

(د) إذا لم تتمكن المرأة من التمتع بفرص متكافئة مع الرجل، نظراً للأدوار المحددة التي تضطلع بها الأم المتمثلة في حمل الطفل وولادته وإرضاعه من الثدي، فإنه ينبغي تشجيع تدابير الدعم استناداً إلى إدراك أن الأمومة وظيفة أساسية للمجتمع. والوقت الذي لا يمكن تقاسمه ينبغي أن يكون مصحوباً بتقاسم ما ينطوي عليه من تكاليف؛

(هـ) التوازن، من حيث من يتحمل تكاليف مسؤوليات الأسرة، بين الرجل والمرأة، وكذلك بين الأسر والدولة والسوق والمجتمع المحلي، تحدد على أساس السلطة والمصلحة النسبيتين لكل منهم.

باء - الجهود الرامية إلى تشجيع التغييرات في سوق العمل

٦٥ - السياسات الرئيسية الموجهة نحو تخفيف العبء المزدوج قسمت إلى تدابير وقائية، تفترض أن العناية دور يقتصر حصراً على المرأة، ولكنه يخلق حواجز إضافية أمام المرأة تعوق آفاق تقدمها وإمكانياتها؛ وتدابير مساواة عرّضت المرأة للإجهاد بافتراضها أن المرأة عاملة على قدم المساواة مع الرجل.

٦٦ - وإدراكاً من منظمة العمل الدولية أن مسؤوليات الأسرة قد تكون مصدر تمييز في ميدان العمل، اعتمدت المنظمة عدداً من المعايير التي تستهدف مساعدة المرأة في التغلب على العقبة الناتجة عن تحمل المرأة العاملة لمسؤوليات الأسرة، وتشجيع فكرة أن تربية وتنمية الأطفال مسؤولية للرجل بقدر ما هي مسؤولية للمرأة. وإدراكاً لأن مسؤوليات الأسرة قد تكون مصدراً للتميز في العمل، فإن اتفاقية العمال ذوي المسؤولية الأسرية لعام ١٩٨١ (رقم ١٥٦) دعت إلى تطوير خدمات دعم وغيرها من الترتيبات لتخفيف حدة التوترات بين الأسرة والعمل يمكن أن تتاح للرجل والمرأة على قدم المساواة. وحتى حزيران/يونيه ١٩٩٥ كان هناك ٢٣ بلداً في موقف يمكنها من المصادقة على هذه الاتفاقية، وتعلل عدد من البلدان بمصاعب اقتصادية حادة كأحد الأسباب لعدم تمكنها من المصادقة على الاتفاقية.

٦٧ - التدابير الرامية إلى تكييف حياة العمل لتتمشى مع احتياجات الأسرة تقع في فئتين: أحكام الإجازات، وهي في العادة ذات طبيعة تشريعية، وترتيبات مواعيد العمل، التي تعزى أكثر إلى مبادرة أرباب العمل. والحاجة إلى تكييف حياة العمل إلى احتياجات الأسرة شعر بها أولاً بالنسبة للحمل والولادة. ومرت عقود قبل أن تحوز المصاعب التي تواجهها العاملات، اللواتي يتعين عليهن التوفيق بين تعليم الأطفال ورعاية أعضاء الأسرة، اهتمام المشرعين.

١ - أحكام الإجازات

(أ) إجازة الولادة

٦٨ - تشير منظمة العمل الدولية إلى أنه غالباً ما دار نقاش حاد على مدى العقد الماضي حول ما إذا كانت التدابير الوقائية التي تغطي عمالة المرأة قد أصبحت عديمة الجدوى وأنها تضر الآن بالمرأة من حيث تكافؤ فرص الوصول إل العمالة وإلى المزايا المالية المتصلة بهذا العمل. وفي ضوء هذا الجدل، وافق اجتماع للخبراء معني بالتدابير الوقائية الخاصة للمرأة وتكافؤ الفرص والمعاملة، نظمته منظمة العمل الدولية في عام ١٩٩٠، على أن التدابير الوقائية الخاصة لم تعد بالفعل متمشية مع مبدأي تكافؤ الفرص والمعاملة المتساوية للنساء والرجال

في العمالة، إلا في ظل ظروف خاصة. من جهة أخرى، يوجد إدراك متزامن للحاجة إلى حماية الأمومة وضمان وجود مصدر مستمر للدخل أثناء فترة محددة من إجازة الولادة.

٦٩ - ويوجد في معظم البلدان الآن حق قانوني في إجازة الولادة، وإن كانت تتفاوت في مدتها وفي المنافع النقدية. بيد أن عدداً متزايداً من النساء العاملات في القطاع غير النظامي وعدداً من الريفيات لا يتمتعن بهذا الحق إلا إذا كن منتميات إلى مجموعات ابتكارية للعون الذاتي تنهض بأعباء هذه الطوارئ. علاوة على ذلك، في حين أن الهدف الثانوي لحماية إجازة الولادة هو كفالة أن لا يشكل الحمل والأمومة عقبات أمام الحق في العمل، فإن العديد من النساء لا تزال تواجه بممارسات تمييزية مباشرة وغير مباشرة بسببها. فعلى سبيل المثال، يبين عدد من التقارير في بعض البلدان أن المؤسسات تشترط على المرأة إجراء فحوص الحمل أو تقديم دليل بصورة دورية على أنها ليست حاملاً؛ أو أنها لا تعيّن إلا من كانت عقيمة. ويرجح حدوث التمييز غير المباشر أكثر عندما يتعين على أرباب العمل، بدلاً من صناديق التأمين الاجتماعي أو الصناديق العامة، دفع تكاليف إجازة الولادة، وبالتالي فإنهم أكثر تردداً في توظيف النساء. وتبذل جهود لتحسين التغطية المالية من صناديق الضمان الاجتماعي.

(ب) إجازة الأبوة

٧٠ - في بعض البلدان، ومن بينها معظم بلدان أوروبا الغربية، من حق الرجال العاملين الحصول على إجازة أبوة تتراوح من يومين إلى أسبوعين. وفي حين أن هذه الإجازة ينص عليها في العادة القانون، تمكنت النقابة الوطنية لعمال المزارع والعمال المرتبطين بالمزارع في أوغندا من التفاوض على اتفاق جماعي يمنح أعضاءها إجازة أبوة لسبعة أيام. [٣٢] وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، أوصت الرابطة الوطنية لتنظيم الأسرة منح إجازة للآباء الجدد، مشيرة إلى أن هذا من شأنه أن يمكن الآباء من تقديم الدعم لزوجاتهم أثناء الولادة وبعدها.

(ج) إجازة الوالدية

٧١ - بدأ العمل لأول مرة بنظام شامل للإجازة الوالدية والتأمين الوالدي في البلدان الاسكندنافية. واعتمدت بلدان أخرى مؤخراً تشريعات تمكن أحد الوالدين من البقاء في البيت والعناية بالأطفال بعد انتهاء إجازة الولادة و/أو إجازة الأبوة، مع ضمان العودة إلى نفس الوظيفة أو إلى وظيفة معادلة لها. وطول الإجازة الوالدية والشروط التي تمنح بموجبها متباينة جداً، ويوجد تعويض كبير عن الدخل من التأمين الاجتماعي. وفي بعض البلدان، سنت أحكام تشريعية لتمكن العاملين من الجمع بين الإجازة الوالدية وترتيبات العمل بعض الوقت. وفي النرويج، يوجد اقتراح بإمكانية حجز أربعة أسابيع للأب فقط كإجازة والدية مدفوعة بموجب القانون. وما زال الآباء لا يستخدمون الإجازة الوالدية فعلاً على نطاق واسع.

../..

٢ - ترتيبات مواعيد العمل

٧٢ - أنماط مواعيد العمل التقليدية، التي اتسمت بأيام عمل ثابتة وعقوبات على انقطاع الخدمة، لم يتحدّ ها أحد في البداية عندما انضم عدد متزايد من الأمهات إلى اليد العاملة. وبالتدريج، وتحت ضغط التغيير الاقتصادي والاجتماعي، أدخلت ابتكارات هامة في ترتيبات مواعيد العمل في البلدان الصناعية بصورة رئيسية. وترتيبات العمل المرنة لها شعبية قوية بين العاملين لأنها تيسّر كثيراً التعامل مع التزامات الأسرة. ومواعيد العمل المرنة ممارسة لا تقتصر على البلدان الصناعية. ففي بنما، نجحت النقابات في التفاوض مع أرباب العمل على إدخال ترتيبات مواعيد العمل المرنة.

(أ) العمل بعض الوقت

٧٣ - قد يكون العمل بعض الوقت جذاباً للعاملين الذين يرغبون في تكريس وقت لأسرهم والبقاء ناشطين اقتصادياً. وفي بعض البلدان، مثل إسبانيا والبرتغال والسويد، لا يوجد أي تمييز قانوني بين العاملين كل الوقت والعاملين بعض الوقت، فهم يتمتعون بنفس الحقوق. بيد أن اشتراطات الأهلية والشروط المؤهلة تتضمن في معظم الحالات عتبات تحرم عدداً كبيراً من العاملين بعض الوقت، ومعظمهم من النساء، من مزايا وحقوق هامة.

٧٤ - ولا بد من مراعاة بعض المسائل فيما يتصل بسوق العمل المرنة وأثرها على تقاسم الرجل مسؤوليات الأسرة:

'١' الترتيبات الحالية المنفذة في عدد من البلدان لزيادة تقاسم العمل ومسؤوليات الأسرة لم تحقق نجاحاً ملموساً. فعوامل من قبيل عدم المساواة في الأجر بين النساء والرجال، وخوف الرجال على مهنهم من التعرض للضرر والافتقار إلى نماذج تحتذى والافتقار إلى الدعم الاجتماعي من الأسرة وأرباب العمل يبدو أنها تخفف من أثر السياسات التي قصد منها جعل أسواق العمل أكثر مرونة. وتفيد التقارير أن عدداً قليلاً من الرجال يستخدمون هذه التسهيلات، في حين أن النساء، على النقيض من ذلك، وجدت أن من الأيسر عليها اعتماد الأدوار التقليدية والخروج من سوق العمل. [٣٣] وهذا الوضع غالباً ما أدى إلى استنتاج أرباب العمل وصانعي السياسة أن المرأة لا تزال تفتقر إلى الالتزام طويل الأمد بالعمل وأن مسؤوليات الأسرة لا تزال هي شاغل المرأة، لذلك فإن إبقاء المرأة خارج المسار الوظيفي نتيجة منطقية؛

'٢' والحوار الحالي، حول المنافع المتوقعة للعمل بعض الوقت والعمل بجداول وأماكن عمل مرنة التي قد تساعد النساء والرجال على التوفيق بين العمل ومسؤوليات الأسرة، يركز على مسألتين، هما: مدى اختيار

الرجال والنساء بحرية لأنماط العمالة غير القياسية؛ ومدى ما تلحقه من ضرر بالمرأة من حيث الأجور وإمكانيات التدريب والتطور الوظيفي والحماية التشريعية والضمان الاجتماعي والحق في التنظيم؛

'٣' من الواضح أن هذه التدابير قاصرة على أسواق العمل الرسمية، وفي كثير من الحالات على أجزاء قليلة من هذا القطاع، على أمهر العاملين مثلاً. وليست لها أهمية مباشرة بالنسبة لغالبية العاملين في البلدان النامية حيث تعمل معظم العاملات في الزراعة وفي القطاع غير النظامي، وحيث لا تزال نظم الحماية الاجتماعية محدودة النطاق والانتشار. وقد أبرز تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية لعام ١٩٩٣ عن التأمين الاجتماعي والحماية الاجتماعية المصاعب المتأصلة في توسيع تغطية برامج الضمان الاجتماعي الموجودة لتشمل القطاع غير النظامي في المستقبل القريب، وأشار إلى أنه ينبغي تطوير التدابير غير التقليدية على المستوى المحلي بوصفها أدوات مفيدة للحماية الاجتماعية. ويتمثل التحدي هنا في توسيع تشريعات العمل والحماية الاجتماعية لتشمل القطاع غير النظامي وقطاع الزراعة. وفي بعض البلدان، لعبت النقابات العمالية دوراً ديناميا وذلك كما هو الحال بالنسبة لنقابة العاملات في المنازل في ريسيف (البرازيل)، التي أنشأها The Central Unica Dos Trabalhadores لمساعدة العاملات في الخدمات المنزلية في الحصول على حقوق تعادل حقوق العاملين في القطاع الرسمي. وتشمل هذه الحقوق الحق في التنظيم وإجازة ولادة وحد أدنى للأجور ومعاش تقاعدي وإنذار بإنهاء الخدمة. وفي كولومبيا، ساعدت The Asociacion Colombiana Para el Estudio de la Poblacion ، وهي منظمة غير حكومية، نقابة العاملات في المنازل على أن توحد صفوفها وأن تصبح محفلاً لهؤلاء العاملات. وفي الحقيقة، تلعب هذه المجموعات (بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمجموعات النسائية للعون الذاتي) في البلدان النامية دوراً هاماً في ضمان حد أدنى من الضمان الاجتماعي والاقتصادي لأعضائها. وقد تم هذا بتعبئة ادخارات الأعضاء وإنشاء صناديق مشتركة وبالعمل كقنوات لتحسين الوصول إلى المؤسسات الرسمية والعمل كمجموعات ضغط. ومن الأمثلة على ذلك نظام منافع الولادة ونظام التغطية الشاملة للمجموعات الخاصة لـ ٣٠ ألف عضوة في الرابطة الهندية للعاملات لحساب أنفسهن. [٣٤] وفي بيرو يوجد نظام طوعي للعاملات في الخدمات المنزلية يغطي المرض والولادة وكبر السن والعجز. وأعطت بعض البلدان (مثل بنن وقبرص والمغرب) النساء اللواتي كن مستخدمات سابقاً الخيار في الاستمرار في دفع اشتراكاتهن على أساس طوعي. وفي الصين، تسلّم الدولة بالقيمة الاجتماعية للولادة. وإدراكاً لأن عدم توزيع تكاليف الولادة بين المشاريع بالتساوي من شأنه أن يضر بالكفاءة الاقتصادية للمشاريع التي يعمل فيها عدد أكبر من النساء مما يخلق عقبات أمام استخدام المرأة، ابتدأت الحكومات والمنظمات غير الحكومية تشجع بنشاط على تغطية التأمين للولادة على صعيد المجتمع. والهدف المحدد حتى عام ٢٠٠٠ هو إيجاد تأمين ولادة في كل المدن والبلدات على صعيد المجتمع. [٣٥] وفي إسرائيل، أصبحت إجازة الولادة في عام ١٩٩٤ تدفع بالكامل (١٠٠ في المائة) للعاملات براتب عادي، وهكذا أصبحت هذه الدفعات تتمشى مع الدفعات إلى الرجال أثناء الخدمة الاحتياطية. [٣٦]

جيم - خدمات رعاية الأطفال

٧٥ - بنفس أهمية الترويج لإجازة الولادة للعاملات في سوق العمل الرسمية، كان تقديم رعاية الأطفال أكثر أداة رُوِّج لها لتيسير حق المرأة في العمل. وتشير معظم التقارير الوطنية إلى أن هذه الوسيلة هي أكثر الوسائل فعالية لتخفيف ما تتعرض له المرأة، التي يتعين عليها أن تعمل وأن تتحمل مسؤوليات الأسرة، من إجهاد. ويتوفر أيضاً دليل قوي موثق على وجود علاقة بين توفر خدمات رعاية الأطفال والنشاط الاقتصادي للمرأة. (٣٧)

٧٦ - يتفاوت توفر خدمات رعاية الأطفال تفاوتاً كبيراً، وبدون استثناء تقريباً يعجز عن تلبية الطلب. وحتى في البلدان المعروفة بارتفاع مستوى خدماتها (الدانمرك)، تشهد قوائم الانتظار الطويلة في مجال رعاية الأطفال على أن الاحتياجات غير ملباة. وتوجد في عدد قليل من البلدان نظم وطنية شاملة لتوفير خدمات الرعاية النهارية العامة للأطفال، لا سيما أطفال الوالدين العاملين.

٧٧ - وأصبحت رعاية الأطفال قضية سياسية في بعض البلدان؛ ويدور جدل حاد بشأن الأدوار التي ينبغي أن يقوم بها المجتمع والسلطات الحكومية والوالدين وأرباب العمل والنقابات المهنية. وفي بعض البلدان، ينظر إلى رعاية الأطفال بأنها من مسؤولية الوالدين في المقام الأول. وتقدم رعاية الأطفال في هذه البلدان بطريقة لا مركزية وتترك إلى حد كبير إلى الوالدين والمبادرة الخاصة.

٧٨ - تعتبر رعاية الأطفال في السويد والدانمرك مسؤولية من مسؤوليات المجتمع وتتقاسم الحكومة المركزية والحكومات المحلية تكاليفه. وفي العديد من البلدان النامية، توجه رعاية الأطفال الحكومية بصورة رئيسية إلى أفقر قطاعات السكان. وفي بلدان أخرى، ينص القانون على تقديم خدمات رعاية الأطفال لجميع السكان. بيد أن الموارد محدودة عملياً.

٧٩ - وفي عدد من البلدان، يقدم أفراد نسبة كبيرة من رعاية الأطفال في بيوتهم مقابل أجر. وهؤلاء الأشخاص، ومعظمهم من النساء، يعرفون بأسماء عديدة مثل "مراكز الأسرة النهارية" أو "مساعدة الأمهات" أو "الأمهات الحارسات" ويعتنون بالأطفال طيلة النهار وبالأطفال الذين هم في سن الدراسة قبل وبعد المدرسة. وتنظم معظم البلدان هذه الرعاية لضمان مستوى أدنى من النوعية، إلا أن عدد الذين يقدمون الرعاية دون تراخيص غالباً ما يزيد على عدد المرخصين. ففي فنزويلا، على سبيل المثال، أنشأت الحكومة في عام ١٩٨٨ نظام "الأمهات الحارسات". ومن عدد يتجاوز قليلاً العشرة آلاف طفل في البداية، وصل عدد الأطفال إلى حوالي ٣٠٠ ألف طفل في عام ١٩٩٢. ويوجد ٣٠ ٠٠٠ بيت رعاية نهارية تقريباً يديرها نظام "الأمهات الحارسات" موزعة في جميع أنحاء البلاد ويعمل كثيرون في بيوتهم. ويوفر النظام لمشاركة المجتمعات المحلية مشاركة نشطة في عملية انتقاء وتدريب "الأمهات الحارسات". والهدف ليس فقط هو أن يستفيد الأطفال وأمهاتهم، بل

أن تستفيد النساء اللواتي يوفرن العناية أيضاً.

٨٠ - هناك مشكلة هامة أخرى هي توفر عدد محدود من أماكن رعاية الأطفال، للذين هم في سن الدراسة، قبل وبعد ساعات الدوام المدرسي وأيام العطل. ومن المشاكل الأخرى أن العديد من مرافق الرعاية النهارية موجه نحو احتياجات الأطفال دون أي اعتبار لاحتياجات العاملات؛ وتعمل البرامج العادية ثلاث إلى أربع ساعات وأثناء الأسبوع فقط، ولا توجد ترتيبات للإرضاع الثديي.

٨١ - ويوجد طلب غير محدد على رعاية الأطفال بين من لا يكسبون أجراً. وتوجد مبادرات ابتكارية من جانب السكان المحليين لإعداد ترتيبات بسيطة وغير مكلفة خاصة بهم. فعلى سبيل المثال، قد يؤخذ الأطفال إلى مكان مركزي في قرية ما حيث يتناوب عدد قليل من النساء العناية بالأطفال وتغذيتهم. بيد أن هذه المبادرات المحلية تحتاج إلى دعم خارجي لكي تستمر.

٨٢ - ومشاركة أرباب العمل محور نقاشات أيضاً. وفي عدد من البلدان، جاءت مشاركة أرباب العمل نتيجة لالتزام قانوني منذ مدة طويلة بتوفير مرافق لرعاية الأطفال في أماكن العمل، إما في صناعات معينة أو عندما يتسخدمون عدداً معيناً من النساء. ولكن، عندما يتوقف توفير هذه المرافق على استخدام عدد معين من النساء، فإن هذا قد يتعارض مع استخدام المرأة، وهذه مخاطرة اعترف بها في فنزويلا. فعندما عدل قانون العمل هناك في عام ١٩٩٠، غُيِّر الشرط من ٣٠ عاملة إلى ٢٠ مستخدماً، رجالاً ونساءً. بيد أن التقيد العملي بهذه الأحكام القانونية غير منتظم. وفي معظم الأحيان، في حين أن أرباب العمل على استعداد لتحمل تكاليف الرعاية اليومية، فإنهم يفتقرون إلى خبرة إقامة المرافق. وفي حالات أخرى، قد لا يكون العاملون أنفسهم مهتمون باستخدام مرافق في مكان العمل. وفي المدن الكبيرة في البلدان النامية، قد يتردد العاملون في إحضار أطفالهم الصغار في رحلات طويلة في أوتوبيسات مزدحمة تسير على طرق رديئة، ويفضلون دور الحضانة في المجتمع المحلي القريبة من بيوتهم. وفي عدة بلدان، قد يفي أرباب العمل بالتزاماتهم في مجال رعاية الأطفال بإعانة مؤسسات رعاية الأطفال المتخصصة أو بتقاسم التكلفة مع أرباب عمل آخرين في نفس المنطقة. وهناك نهج آخر متنام وهو أن تشجع الحكومات مشاركة أرباب العمل بدلاً من أن تفرضها عليهم بمساعدة أرباب العمل والمجموعات التطوعية التي تدير مرافق لرعاية الأطفال وبتدريب الموظفين اللازمين. ويمكن أن تشتمل المساعدة على رعاية الأطفال، التي يقدمها أرباب العمل، أيضاً على المعلومات وخدمات الإحالة والإعانة بجزء من التكاليف.

٨٣ - ويمكن للحركة التعاونية أيضاً أن توفر رعاية الأطفال. ففي ترينداد وتوباغو، على سبيل المثال، افتتح إيستيرن كريديت يونيون (The Eastern Credit Union) دار حضانة ومركز رعاية نهاري في عام ١٩٨٨ كخدمة لمستخدميه وموظفيه. وفي الفيليبين، أنشأ عدد من التعاونيات المنتسبة إلى اتحاد التعاونيات الوطنية (National Confederation of Cooperatives) مراكز للرعاية النهارية لأعضائها. وفي ضوء نجاحها، افتتحت فيما بعد مراكز لغير الأعضاء.

دال - رعاية المسنين

٨٤ - الاهتمام الرسمي بموضوع رعاية المسنين ليس جديداً، وإن اختلفت النهج بحسب البلدان والمناطق. ففي بعض البلدان، يوجد إدراك متنام أن العناية بالمسنين قضية تخص مكان العمل، نظراً لأن عدداً متزايداً من الأشخاص الذين يقدمون الرعاية سبق وأن كانوا عاملين. والسؤال هو من ينبغي أن يضطلع بالمسؤولية الأساسية عن توفير الرعاية المنزلية، الدولة أم الأسرة؟ وبأية وسيلة يمكن للدولة أن تقدم الدعم للأسرة إذا كان هذا يعني أنها ستضطلع بالمسؤولية الرئيسية؟ والجواب على هذا السؤال له أثر كبير على قضايا المساواة والجنسين في مكان العمل وفي الأسرة على حد سواء. ونظراً لأن العاملات يوفرن معظم الرعاية للمسنين، إما في البيت أو مقابل أجر، فإن حلول القطاع العام تصبح بالضرورة جزءاً من الحوار حول السياسة الرسمية فيما يتصل بتساوي الأجور والتمييز في العمالة والتمييز المهني والعمل بدون أجر. وتقديم معاشات تقاعدية مناسبة ومزايا طبية قد يكون أهم شكل من أشكال الدعم المباشر للمسنين، وبالتالي لأسرهم. وأشار التقرير الوطني لغانا، على سبيل المثال، أن معظم النساء العاملات لحساب أنفسهن يكسبن دخولاً متدنية جداً وقد لا يعرفن أنه يوجد ضمان اجتماعي. ونظراً لأنه لا يوجد لدى معظم النساء ضمان تقاعدي، فإن المسنات في المجتمع يصبحن عالة على أولادهن، مما يزيد العبء على الأسر.

هاء - دعم المعوقين

٨٥ - تعزيز تكافؤ الفرص في التعليم والتدريب والعمل، وتقديم خدمات الدعم، والمعاشات التقاعدية والمزايا الطبية، ربما تكون هي أهم أشكال الدعم المباشر للمعوقين.

واو - تغيير المواقف والقوالب النمطية

٨٦ - أبلغت بعض البلدان النامية عن بذل جهود لتغيير المفاهيم والمواقف والقوالب النمطية بشأن أدوار الجنسين. ففي جامايكا، [٣٨] على سبيل المثال، جرى أثناء العقد الماضي تشجيع مزيد من الآباء على المشاركة الفاعلة في ممارسة الأبوة وتوفير الدعم الاقتصادي. ووضع إطار قانوني ومؤسسي أفضل لمساعدة الأسر في حالات الأزمات. ولعب عدد من المنظمات غير الحكومية دوراً مكملاً هاماً لبرامج الحكومة من خلال برامج التدريب على "ثقافة الأبوة". وأنشئت مراكز المرأة للمراهقات لمساعدة الحوامل من بنات المدارس على تعلم الأمومة، من بين أشياء أخرى، وتشجيع مشاركة "آباء الأطفال" في العناية بأطفالهم. وحققت هذه التدابير نجاحاً مشرفاً. وانخفض عدد حالات الحمل الثانية بين طالبات المدارس الثانوية اللواتي يحضرن إلى هذه المراكز.

٨٧ - نسبياً، لم يعط إلا قدر قليل من الاهتمام للآباء ولدور الرجال في التغييرات في هياكل الأسر وأدوار

الجنسين المتوقعة. وحتى عهد قريب، كانت جميع المواد التعليمية المتصلة بالأبوة موجهة للأمهات الحاليات أو أمهات المستقبل. والآن، يوجه عدد قليل من هذه المواد إلى الأولاد والرجال. وتشتمل هذه على دليل للأبوة موجه للرجال نشره المركز الكاريبي لتنمية الطفل في جامايكا، تحت عنوان "الرجال وأسرهم: الطرق إلى الأبوة". وتسعى حكومة كولومبيا [٣٩] إلى اجتذاب مزيد من الرجال إلى برامج تنظيم الأسرة وإلى إعادة رسم الحدود لصور الرجولة المتعارف عليها بين الناس. وتستخدم المنشورات الإعلامية، التي توزعها برامج صحة الأطفال، صوراً جديدة للأبوة.

٨٨ - يوجد دليل أيضاً على أن لمواقف الأمهات تأثيراً قوياً على سلوك الأبوة وأنه ينبغي للبرامج والمواد التعليمية أن تشجع الفتيات والنساء على دعم مشاركة الذكور في تربية الأطفال. وبذلت بعض الجهود أيضاً لتصوير الآباء في وسائط الإعلام وهم يتقاسمون الأدوار مع الأمهات. فالتلفزيون في الولايات المتحدة الأمريكية يعرض بصورة متزايدة أفلاماً ودعايات تظهر العلاقات الوثيقة بين الأب والطفل. وبالمثل، على سبيل المثال، يتيح برنامج تعليمي في مدينة نيويورك للأولاد في الصفين الخامس والسادس تحفيض الأطفال الصغار وتغذيتهم واللعب معهم. ويثبت هذا البرنامج أن الأولاد، إذا شجعوا، يمكن أن يتحمسوا ويقدموا الرعاية للأطفال وأن يلعبوا معهم، وأن يزيدوا مهاراتهم وثقتهم في أنفسهم ايضاً. وسعت برامج أخرى إلى تغيير رمزية الأدوار من خلال تدابير من قبيل إعادة تسمية مراكز الأم - الطفل بمراكز الأب - الطفل.

ثالثاً - أسئلة لمزيد من الدراسة

٨٩ - أخذاً بعين الاعتبار لسياق هذه القضية والخبرة في تطوير تدابير لمعالجتها، يمكن اقتراح عدد من الأسئلة لمزيد من النظر فيها من قبل لجنة مركز المرأة. وتتعلق هذه الأسئلة بسياسات عامة استراتيجية لتخفيف العبء المزدوج الواقع على كاهل المرأة العاملة ولزيادة تقاسم مسؤوليات الأسرة بين المرأة والرجل، وكذلك بين الأسر والدولة والمجتمع المحلي، لا سيما في البلدان النامية.

ألف - ما هو المطلوب لزيادة مشاركة الرجل في تحمل مسؤوليات الأسرة؟

٩٠ - يجب أن تتكون السياسات العامة المفصلة الموجهة لزيادة مشاركة الرجل في تحمل مسؤوليات الأسرة من توليفة من الحوافز والمكافآت والجزاءات أيضاً، التي من شأنها أن تشجع الرجل على تحمل هذه المسؤوليات. وهذا يتطلب إجابات على أسئلة تتعلق بالتوقعات الراهنة للرجال فيما يتصل بالأبوة وأدوار الرعاية والصلة بين هذه الأدوار وهويتهم كذكور. والعلاقة بين الصورة الذاتية للرجل وفهم الرجال لعلاقتها بمعيار المساواة وبحقائق عمالة المرأة أيضاً، بحاجة إلى دراسة من حيث تطوير برامج متكاملة ومكملة بعضها لبعض لتقوية الأسرة ومساواة المرأة والأبوة المسؤولة والسلوك الجنسي المسؤول والتحكم في عدد السكان والتعليم وتكوين رأس المال البشري.

باء - كيف يمكن، على أفضل وجه، تغيير المواقف من أدوار الجنسين والقوالب النمطية لهذه الأدوار؟

٩١ - ينطوي السؤال على كيفية معالجة المواقف السائدة من أدوار الجنسين والقوالب النمطية لهذه الأدوار على معالجة القيم المعطاة لمختلف المهام في المجتمع، بما في ذلك رؤية وقيمة العمل غير المأجور الذي تؤديه النساء في تقديم العناية ومعيار تقاسم هذه المسؤولية. وفي معايير السياسة العامة، يعني هذا دراسة كيف ينبغي للنظام التعليمي ووسائط الإعلام والمجتمع المدني أن يكونوا شركاء في عملية تغيير المفاهيم المتصلة بأدوار الجنسين والمساعدة على إعادة تعريف هذه الأدوار في سياق التغيير الاجتماعي والاقتصادي.

جيم - ما هي التغييرات التي يلزم إحداثها في الأسرة وفي تشريعات العمل لكفالة تقديم الرعاية للأطفال والمعالين على أساس التقاسم؟

٩٢ - في ضوء الحاجة إلى سياسات عامة تفضي إلى التقاسم وإلى توفير المساواة داخل الأسرة أيضاً، ينبغي معالجة مسألة التغييرات التشريعية اللازمة. وبالنسبة لتشريعات العمل، فإن القضايا هي (أ) من الذي ينبغي أن يتحمل تكاليف تحقيق تكافؤ الفرص وحماية ومرونة أسواق العمل؛ و (ب) ما هي التغييرات اللازمة في نظم الضمان الاجتماعي الوطنية بغية زيادة تغطية المرأة، في المناطق الحضرية والريفية.

٩٣ - وبالنسبة لقانون الأسرة، فإن المسألة مسألة استعراضات قانونية ووسائل إنفاذ ضرورية لتحقيق المساواة في الأسرة من خلال تغيير اللوائح التنظيمية الخاصة في الزواج والطلاق والملكية والنفقة وإعالة الأطفال لتخفيف آثار العبء المزدوج وكذلك زيادة الدعم من المجتمع ومن الرجال في الأسرة.

دال - كيف يمكن كفالة توفير رعاية الأطفال للجميع على أفضل وجه؟

٩٤ - إن مسألة تأمين رعاية الأطفال لجميع من يحتاجون إليها تتحول إلى كيف يمكن زيادة توفير مراكز لرعاية الأطفال يمكن تحملها اقتصادياً وتستجيب لاحتياجات المرأة، بما في ذلك تشجيع الإدارات المحلية وأعضاء المجتمع المدني المحليين على توفير مراكز رعاية نهارية للأطفال في الأحياء المتدنية الدخل، وتشجيع مشاركة الرجال وتوفير فرص لرعاية الأطفال لكي تكون مصدر دخل للمرأة.

٩٥ - إن طريقة تقديم رعاية الطفل قد يكون لها أثر على نصيب الرجل في تحمل مسؤوليات الأسرة، مثلاً عندما توجه المعلومات لا إلى المرأة فقط بل إلى الرجل أيضاً بزيادة تدريب وعمالة الرجل بوصفه من مقدمي الرعاية، بما في ذلك تفاعل الآباء والأخوة مع مراكز رعاية الأطفال.

هاء - كيف يمكن توفير التكنولوجيات لتخفيف عبء مهام الأسر المعيشية؟

٩٦ - المسألة هنا هي كيف يمكن كفالة جعل التكنولوجيات، التي تخفض الوقت الذي ينفق على مهام الأسر المعيشية الروتينية، مثل الحصول على الماء والوقود والطبخ أيضاً، في متناول اليد على نطاق واسع وتوزيعها بفعالية.

الحواشي

١ - أنظر تقرير المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة، مدينة المكسيك، ١٩ حزيران/يونيه - ٢ تموز/يوليه ١٩٧٥ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.76.IV.1).

٢ - تقرير المؤتمر العالمي المعني باستعراض وتقييم إنجازات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم، نيروبي، ١٥-٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.85.IV.10)، الفصل الأول، الفرع ألف.

٣ - الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه ومنهاج العمل لتنفيذ الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه في التسعينات: مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، مذكرة الأمين العام (A/45/625)، المرفق.

٤ - تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (A/CONF.166/9)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

٥ - تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع 95.XIII.18).

٦ - تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (A/CONF.177/20)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

٧ - المعهد الدولي لدراسات العمل، "النساء العاملات في بيئة عالمية متغيرة: إطار للمناقشة"، ورقة قدمت إلى الندوة الدولية المعنية بمساواة المرأة في عالم العمل: تحديات للمستقبل، جنيف، ١-٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

٨ - المرأة في اقتصاد عالمي متغير: الاستقصاء العالمي عن دور المرأة في التنمية لعام ١٩٩٤ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.IV.1).

٩ - المعهد الدولي لدراسات العمل، المصدر نفسه.

١٠ - ترتيبات عيش المرأة وأطفالها في البلدان النامية: لمحة ديموغرافية (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.XIII).

١١ - "نقطة تقاطع الأسرة ونوع الجنس والاقتصاد في العالم النامي" ، سلسلة الورقات غير الدورية المتعلقة بالسنة الدولية للأسرة، الورقة رقم ٩ (١٩٩٤)؛ Judith Bruce, Cynthia B. Lloyd and Ann Leonard، الأسر تحت المجهر: نظرات جديدة على الأمهات والآباء والأطفال (نيويورك، مجلس السكان، ١٩٩٥).

١٢ - "نقطة تقاطع الأسرة ونوع الجنس والاقتصاد في العالم النامي" ، Bruce, Lloyd and Leonard، المرجع نفسه؛ مكتب العمل الدولي، "تعزيز المواءمة بين العمل والأسرة: دور خدمات الدعم وترتيبات العمل المرنة"، تقرير العمل العالمي، ١٩٩٤/٧ (جنيف) .

١٣ - تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، (A/CONF.177/20) الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني، الفقرة ٣٠ .

١٤ - المرأة في اقتصاد عالمي متغير: الاستقصاء العالمي عن دور المرأة في التنمية لعام ١٩٩٤ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.IV.1).

١٥ - هنريبتا مور، هل توجد أزمة في الأسرة؟ ورقة غير دورية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، رقم ٣ (جنيف، تموز/يوليه ١٩٩٤).

١٦ - ملخصة في مور، المرجع نفسه

١٧ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ (نيويورك Oxford University Press, 1995).

١٨ - مكتب العمل الدولي "تعزيز المواءمة بين العمل والأسرة: دور خدمات الدعم وترتيبات العمل المرنة"، تقرير العمل الدولي، ١٩٩٤/٧ (جنيف).

١٩ - مور (١٩٩٤)، المرجع نفسه.

٢٠ - ديانا إلسون، "قضايا الجنسين في استراتيجيات التنمية"، ورقة قدمت إلى الحلقة الدراسية المعنية بإدماج المرأة في عملية التنمية، فيينا، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. استخدمت هذه الحلقة الدراسية لإعداد المواضيع ذات الأولوية للجنة مركز المرأة في دورتها السادسة والثلاثين (E/CN.6/1992/8).

٢١ - Valentine Moghadam, "Approaching the Family: Gender, development and equity" ورقة عمل أعدت للاجتماع المخصص الثاني المشترك بين الوكالات والمتعلق بالسنة الدولية للأسرة، فيينا، ٥-٦ آذار/مارس ١٩٩٢.

٢٢ - التوصية العامة ٢١: المساواة في الزواج والعلاقات الأسرية، تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن دورتها الثالثة عشرة (الوثائق الرسمية للدورة التاسعة والأربعين، الملحق رقم ٣٨) (A/49/38).

٢٣ - تقرير إندونيسيا الوطني، ١٩٩٤ .

٢٤ - تقرير قبرص الوطني، ١٩٩٤ .

٢٥ - تقرير إسرائيل الوطني، ١٩٩٤ .

٢٦ - تقرير تركيا الوطني، ١٩٩٤ .

٢٧ - مور، المرجع نفسه.

٢٨ - تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (A/CONF.177/20)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني، الفقرة ٢٧.

٢٩ - المرجع نفسه، الفقرة ١ .

٣٠ - المرجع نفسه، الفقرة ٢٩ .

٣١ - المعهد الدولي لدراسات العمل، ١٩٩٤، المرجع نفسه.

٣٢ - مكتب العمل الدولي "تعزيز المواءمة بين العمل والأسرة: دور خدمات الدعم وترتيبات العمل المرنة"، تقرير العمل الدولي، ٧/١٩٩٤ (جنيف).

٣٣ - Dana Milbank, "Sweden: Laws help mom, but they hurt her career" The Wall Street Journal (Mexico) 26 July 1995.

٣٤ - المعهد الدولي لدراسات العمل، ١٩٩٤، المرجع نفسه.

٣٥ - تقرير الصين الوطني، ١٩٩٤ .

٣٦ - تقرير إسرائيل الوطني، ١٩٩٤ .

٣٧ - المرأة في اقتصاد عالمي متغير: الاستقصاء العالمي عن دور المرأة في التنمية لعام ١٩٩٤ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.IV.1).

٣٨ - تقرير جامايكا الوطني، ١٩٩٤ .

٣٩ - تقرير كولومبيا الوطني، ١٩٩٤ .

- - - - -